الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/36/143/Add.1
29 September 1981
ARABIC
ORIGINAL: ARABIC/ENGLISH
FRENCH/SPANISH

الدورة السادسة والثلاثون
البند ١١٢ من جدول الأعمال

التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد

تقرير الأمين العام

اضافة (١)

المحتويات

الصفحة

ثالثا - الردود الواردة من الدول الأعضاء

تشيكوسلوفاكيا ٢

رومانيا ٣

شيلي ٥

قطر ٦

المكسيك ٨

(١) تحتوي الاضافة الحالية، والتي تشكل الفرع ثالثا من التقرير، على الردود التي وردت من الدول الأعضاء عملا بالفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٣٥/١٦٦ المؤرخ في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠. وقد ظهر الفرعان أولا وثانيا في الوثيقة A/36/143. وسوف تنشر الردود الاخرى التي قد ترد من الدول الاعضاء في مزيد من الاضافات.

Digitized by UNOG Library

ثالثا - ردود وردت من الدول الأعضاء

تشيكوسلوفاكيا

[الأصل : بالانكليزية]
[١٤ آب/اغسطس ١٩٨١]

١ - في بيان صدر من وفود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وبلغاريا ، وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وفييت نام ، ومنغوليا ، وهنغاريا ، في الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مساهمة البلدان الاشتراكية المشار اليها أعلاه الأعضاء بمجلس التعاون الاقتصادي في بلوغ أهداف وغايات الاستراتيجية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث (الوثيقة A/S.11/AC.1/4) أكدت الدول الاشتراكية ، في جملة امور ، انها ستكون في هذا العقد على استعداد لزيادة تنمية تعاونها الاقتصادي والعلمي والتقني مع البلدان النامية .

٢ - ويجرى في الغالب تنفيذ هذا التعاون الاقتصادي والعلمي والتقني عن طريق ابرام اتفاقات ثنائية بين الدول المعنية .

٣ - ومن المقترح ، عملا بالفقرة ١ من قرار الجمعية العامة ٣٥/١٦٦ ، ادراج المبادئ القانونية الدولية لمثل هذه الاتفاقات الثنائية المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والعلمي والتقني ، في الدراسة الجارى اعدادها بمعرفة معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث .

٤ - وتعتبر هذه الاتفاقات الثنائية ، في ميدان العلاقات الاقتصادية بين الدول ، صكوكا دولية هامة لأن المبادئ التي تعتمدها الدول الاعضاء في هذه الاتفاقات تقدم ، في الوقت نفسه ، ضمانات لاحترام الالتزامات المتبادلة في العقود القانونية الخاصة التي ستنفذ عن خلالها هذه الاتفاقات . وتنعكس مبادئ التعاون الاقتصادي والعلمي والتقني في العديد من الاتفاقات الثنائية في الغالب ، بل والمتعدد الاطراف ايضا ، والتي تشترك فيها البلدان الاشتراكية وكذا البلدان الاخرى . والوثيقة A/CN.9/176 الصادرة عن الفريق العامل للجنة الامم المتحدة للقانون التجارى الدولي بشأن النظام الاقتصادي الدولي الجديد تتضمن هي ايضا اعدادا لدراسة للاتفاقات الثنائية الحكومية الدولية للتعاون الصناعي . ولما كان جدول اعمال الفريق العامل للجنة الامم المتحدة للقانون الدولي يتضمن بحث احوال العقود القانونية الخاصة المتعلقة بالتعاون الصناعي ، فانه يبدو من الملائم ان تتم ايضا دراسة هذا الجانب من العلاقات الاقتصادية بين الدول .

٥ - وسيترتب على دراسة تلك الاتفاقات ومبادئها تعزيز الاساس التقدمي لمثل تلك العلاقات وازالة جوانبها السلبية التي تعوق التنمية والتقدم الاجتماعي .

Digitized by UNOG Library

رومانيـــا

[الأصـــل : بالفرنسيـــة]
[٣٠ تموز/يوليـــه ١٩٨١]

١ - في رأى جمهورية رومانيا الاشتراكية ، أن اقامة نظام اقتصادى دولي جديد تعد مشكلـــة تحتاج الى حل ، على اساس يتميز بدرجة خاصة من الاستعمال ، في اطار تنمية الاقتصـــاد العالمي . وعلى هذا ، فان توحيد مبادئ وقواعد القانون الاقتصادى الدولي وتطويرها التدريجي ، يشكل مهمة تتطلب بسبب اهميتها ومناسبة وقتها والحاحها ، الى اجراء مناقشة لها اولوية فـــي اطار الاهتمامات القانونية والانشطة المستقبلة للأمم المتحدة . ان رومانيا تؤيد المبادئ الاساسيـة التقدمية الواردة في الاعلان المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وفي ميثاق حقوق الـدول وواجباتها الاقتصادية ، وفي الوثائق التي اعتمدتها مؤتمرات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، والتـي سيشجع تنفيذها اقامة تعاون اقتصادى دولي ، على اساس المساواة واحترام السيادة ، والقضـــاء على اشكال التبعية والاستغلال ، مما يؤدى الى توزيع اكثر انصافا للموارد والدخول فيما بيـــن الدول .

٢ - وفيما يتعلق بالجانب القانوني ، فقد تبلورت بعض المبادئ المقبولة بصفة عامة في القانـــون الدولي ، ويعتبر التوحيد البنّاء لمبادئ وقواعد القانون الاقتصادى الدولي ، وتطويرها التدريجـي وتدوينها في آخر الامر ، مع الاشارة بصفة خاصة الى الجوانب القانونية للنظام الاقتصادى الدولـي الجديد مهمة وقتها مناسب للغاية . ونحن لذلك نشعر بأن اعداد مبادئ وقواعد قانونية موحـــدة يعد من الأمور التي لها ضرورة ملحة ، اذ سيكون من شأن هذه العملية المساعدة على وضع العلاقات بين الشركاء على اساس اكثر تأكيدا ، وعلى تسهيل التبادل التجارى . واقامة النظام الاقتصـــادى الدولي الجديد تفترض مقدما وجود بعض قواعد السلوك في العلاقات بين الدول ، التي تنطـــوى في جوهرها بالذات على تطوير قواعد ومبادئ القانون الاقتصادى الدولي ، وبالتالي على تحسينها ؛ وان مجرد العمل في الجوانب القانونية للنظام الاقتصادى الدولي الجديد ، يعني انه سيكون هناك توليف وتطوير تدريجي لقواعد ومبادئ القانون الاقتصادى الدولي . ونظرا للحاجة الواضحة الى وضع مجموعة من المبادئ والقواعد لتشكيل الاطار القانوني من أجل تعاون اقتصادى عادل ومفيد على نحو متبادل بين جميع الدول . وبالتالي تحديد الاحداثيات لنظام اقتصادى دولي جديد ، فانه قـد يبدو ان الوقت مناسب لبدء العمل من أجل توحيد مبادئ وقواعد القانون الاقتصادى الدولـــي وتطويرها التدريجي ، كمبادرة رئيسية للأمم المتحدة تهدف الى تعزيز القانون الدولي بصفة عامة .

٣ - ان اعداد القواعد الموحدة قد اثبت فائدته بدرجة وافية حتى الآن . ومن شأن الصكـــوك القانونية الموحدة التي اعتمدت لهذا الغرض (مثل قواعد التحكيم التي وضعتها لجنة الامم المتحدة للقانون التجارى الدولي ، ومؤتمر النقل البحري للبضائع ، - " قواعد هامبورغ " - واتفاقية الامـــم المتحدة لعقود البيع الدولي للبضائع ، على اساس المشروعات التي اعدتها لجنة الامم المتحدة للقانون التجارى الدولي ، أن تساعد من وجهة النظر القانونية ، على التمهيد لاقامة النظام الاقتصـــادى الدولي الجديد .

Digitized by UNOG Library

٤ - وفيما يتعلق بنهج التوحيد ، فان رومانيا تعتبر انه ينبغي ان يركز هذا النشاط في المقام الاول على تدوين وتحديد مضمون تلك المبادئ التوجيهية التي ستشكل اعمدة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ومن المؤكد ، أنه لا يمكن التفكير في النظام الاقتصادي الجديد الا في سياق تطبيق مبادئ السيادة القومية والاستقلال ، والحقوق المتساوية لجميع الدول ، والاعتراف بحق كل شعب في اختيار نظامه الاجتماعي والسياسي دون اى تدخل خارجي ، والسيادة التامة والدائمة على الموارد الطبيعية . وفي نفس الوقت سيكون من الضروري اعداد واقامة المبادئ والقواعد اللازمة لضمان استقرار الاسعار ، واجراءات تشكل الاسعار ، ورفع جميع العوائق والقيود ، وازالة اى امكانية لتقسيم المجتمع الدولي الى مجموعات اقتصادية متعارضة . وينبغي في النهاية أن يؤدى هذا العمل الى اعداد مبادئ القانون الاقتصادي الدولي وتوحيد قواعده ، الى وضع مبادئ وقواعد من شأنها ان تسهل التجارة الحرة والعادلة بين دول العالم .

٥ - وتعتقد رومانيا انه لدى اعداد القواعد التي ستسهم في اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد وفي وضع قواعد قانونية تحكم التجارة الدولية ، قد يكون من المناسب فعل ما يلي :

(أ) مواصلة العمل في التدوين التدريجي للقانون التجاري الدولي ، بحيث يتوج باعداد مدونة للقانون التجاري الدولي ، ضمن اطار موحد ، وينبغي ان تشكل مبادئ النظام الاقتصادي الدولي الجديد اساس هذه المدونة .

(ب) وضع بعض القواعد الموحدة المتعلقة بتنازع القوانين (بالاضافة الى القواعد القائمة التي وضعت في مؤتمر لاهاى للقانون الخاص) ، التي تهدف الى ازالة مجالات الشك التي مازالت قائمة في التجارة العالمية .

(ج) مواصلة العمل في اعداد شروط عامة ، وعقود نمطية ، وقواعد نموذجية ، للأنواع المختلفة من العقود (مع الاشارة بصفة خاصة الى الشروط المتعلقة بالتعويض ، والعقوبات ، والقوة القاهرة ، والضمانات ، الخ) .

٦ - وفي اطار العمل في توحيد مبادئ وقواعد القانون الاقتصادي الدولي وتطويرها التدريجي وخاصة فيما يتعلق بالنواحي القانونية للنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، سيكون من اللازم العمل على وضع واعداد قواعد للقانون الدولي يكون من شأنها تسهيل اعتماد وتنفيذ تدابير محددة تتعلق بازالة عدم المساواة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، وبزيادة التمويل الدولي من أجل التنمية ، باستخدام موارد مختلفة ، وبجعل شروط التمويل تساهلية ، واقامة نظام نقدى عالمي جديد يكون من شأنه ضمان الاستقرار وتشجيع التنمية الاقتصادية .

٧ - وفي رأى رومانيا ، ان الانشطة التي اضطلعت بها الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة حتى الآن ، تبين ان لديها القدرة على القيام بهذا العمل . ولضمان تحقيق هذا الهدف ، فان هناك ضرورة مطلقة لاتاحة المجال لتنسيق انشطة الوكالات الدولية المختلفة ولتعاون فعال بينها .

../..

Digitized by UNOG Library

شيلـــي

[الأصـــل : بالاسبانية]
[٦ أيار/مايـــو ١٩٨١]

١ - تعتبر شيلي التعاون الاقتصادي الدولي ، المؤسس على مبادئ القانون الدولي المعاصر ، من أكثر الوسائل فعالية لتعزيز التقارب بين الشعوب ولضمان ان تكون التنمية المشتركة اساس العلاقات السلمية بين الشعوب .

٢ - ان المجتمع الدولي يجهد منذ سنوات لوضع قواعد للسلوك لاقامة قواعد له تتفق مع رغبـــات العالم الثالث - التي تشارك فيها شيلي - من أجل الاسهام الفعال في نظام اقتصادي اكثر عدالة وانصافا كيما يؤدي الشعور بالتضامن الناتج من مثل هذا النظام الى تشجيع البلدان الصناعية علـــى التعاون مع البلدان التي تعاني من آثار الفقر . والنظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي علقنـــا عليه آمالنا يستجيب لمتطلب لا غنى عنه سيخدم مصالح البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء .

٣ - وكما سبق ذكره في اللجنة السادسة للجمعية العامة في آخر دورة لها ، فان شيلي مقتنعـــة بأن للبلدان حق تحديد نظمها الاقتصادية وهياكلها الانتاجية وآليات اسواقها بالطريقة التي تلائم مصالحها القومية على افضل الوجوه ، ولذلك فان شيلي تعارض أي قاعدة عامة ذات نطاق فوق وطنـــي تتضمنها قواعد السلوك وتحوق العلاقات الاقتصادية عن طريق فرض نظم شاملة جامعة .

٤ - وترحب شيلي بالفرص التي تتيحها المفاوضات بين الشمال والجنوب والمفاوضات بين الجنـــوب والجنوب للوقوف على مجالات اتفاق تؤدي الى التزامات بشأن السلوك الاقتصادي تقوم على شـــروط متساوية وعلى المصالح المشروعة للجانبين ، حتى ولو كانت الخلافات التي ظهرت اثناء المفاوضـــات تستبعد ، في الوقت الحاضر ، اقرار الصياغات التي تتمتع باتفاق عام في الآراء . بيد أنه ينبغـــي الا يحول ذلك دون مواصلة الحوار والبحث عن الاساليب المثمرة .

٥ - وقد ابدت شيلي اهتماما متواصلا بالوصول الى الاسواق ومعاملة السلع الاساسية ونقـــل التكنولوجيا ، بالرغم من الموقف المخالف للبلدان المتقدمة النمو ، التي تسعى الى كبح تصنيـــع البلدان الضعيفة . ولذلك فانها تنظر بقلق الى مسائل دخول البلدان النامية الى الاسواق الدولية ، وسياسة الحماية المفرطة للعالم المتقدم النمو ، والصعوبات التي تعترض المنافسة الحرة في ميـــدان السلع الاساسية .

٦ - وفي هذا الخصوص ، تحدثت شيلي عن استصواب المزيد من التحرير وتحسين الوصول الـــى السوق الدولية والتجارة الدولية ، وتخفيض الحواجز الجمركية بالتدريج ، ووضع قواعد لا تميز بيـــن الاستثمارات الاجنبية .

Digitized by UNOG Library

٧ - وبالرغم من اعلان موقف شيلي في مناسبات عديدة ، فان الحاجة تدعو لاجراء دراسة لجميع القواعد والمبادئ التي ستكون الاساس الذى يقوم عليه النظام الاقتصادى الدولي الجديد . ولذلك فان شيلي ترحب بالعمل الذى سيقوم به معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث للقانون التجارى الدولي من تحليله الشامل للموضوع - وهو موضوع تدرك شيلي انه شديد التعقيد - الذى سيساهم في الوقت نفسه في تحقيق تقدم جوهرى في ميدان التجارة الدولية الديناميكي المتوسع ، حيث يعتبر النظام الاقتصادى الدولي الجديد افضل وسيلة للتغلب على الازمة التي يمر بها التنظيم الدولي . وعلى ذلك فان شيلي على استعداد للتعاون الوثيق في دراسة وتنقيح هذا الموضوع ذى الاهمية الاولى .

قطر

[الأصل : بالعربية]
[٢٥ حزيران/يونيه ١٩٨١]

١ - تولي حكومة دولة قطر اهمية خاصة لتعميق التعاون الاقتصادى الدولي من أجل تحقيق التنمية ، وترى بأن الاساس القانوني الذى يجب ان تستند اليه الدول النامية في عرض مطالبها ، يكمن هذا الاساس فيما ينص عليه ميثاق الامم المتحدة من وجوب التعاون بين الدول في المسائل الاقتصادية من أجل تحقيق التنمية (المادة ١/٣) وايضا المادتان ٥٥ و ٥٦ من الميثاق) . ورغم ان نصوص الميثاق في هذا الصدد لم تقدم منهجا قانونيا متكاملا في اطار تعهدات محددة ، الا ان المادة ٥٦ من الميثاق كانت واضحة الدلالة على ادخال موضوع التنمية في دائرة الالتزامات القانونية المحددة ، حيث جاء بها " يتعهد جميع الاعضاء بأن يقوموا منفردين او مشتركين بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع المنظمة لادراك المقاصد المنصوص عليها في المادة الخامسة والخمسين" ومن بين المقاصد المنصوص عليها في المادة ٥٥ المشار اليها :

(أ) تحقيق مستوى اعلى للمعيشة وتوفير اسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادى والاجتماعي .

(ب) وتيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها ،

و (ج) تعزيز التعاون الدولي في مسائل الثقافة والتعليم .

٢ - ولذا ترى قطر بأن تحقيق مطالب الدول النامية يعتبر واجبا قانونيا ، وهذا الواجب يدخل في نطاق التزام المجتمع الدولي بتحقيق الرفاهية لكل سكان العالم .

٣ - وترى دولة قطر بأنه من الضرورى اجراء تحول في العلاقات الاقتصادية الدولية على اساس عادل ، وتؤيد الاعلان المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد وميثاق حقوق الدول وواجباتها

Digitized by UNOG Library

الاقتصادية اللذين يؤدى تنفيذهما الى تشجيع اقامة تعاون اقتصادى دولي على اساس التساوى في الحقوق والعدالة واحترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وضمان السلامة الاقليمية والاستقلال السياسي وعدم الاعتداء وتحقيق المنفعة المتبادلة والمنصفة ورفع المظالم التي وقعت عن طريق استخدام القوة وتعزيز العدالة الاجتماعية .

٤ - كذلك تؤيد قطر الجهود العادلة التي تبذلها البلدان النامية والتي تهدف الى تدعيم استقلالها الاقتصادى وتوطيد وخلق الظروف التي تجعلها تسيطر على مواردها وأنشطتها الاقتصادية دون قيد ، والى التعجيل بتنميتها الاقتصادية والاجتماعية .

٥ - ترى قطر ان السعي الى انشاء نظام اقتصادى دولي جديد يقوم على التعاون بين الدول طبقا لمبادئ ومقاصد ميثاق الامم المتحدة ، يستلزم مداومة تطوير الهياكل الموجودة وتعديلها بطريقة مرنة لتساير الحاجات والظروف المتجددة باستمرار وينبغي ان يكون الهدف تأمين المساواة للبلدان النامية وتمكينها من المساهمة في الاقتصاد العالمي ومساواتها في الدول الصناعية .

٦ - ومهما يكن من امر ، ترى قطر ان هناك حاجة ملحة الى توحيد قواعد القانون الاقتصادى الدولي ومبادئه في صك مناسب ينظم السلوك الاقتصادى للدول والمنظمات الدولية والمؤسسات عبر الوطنية والكيانات الاخرى لأن عملية التدوين لابد أن تؤكد وتطور مبادئ هامة هي مبادئ المساواة الاقتصادية السيادية بين الدول والسيادة الدائمة على الموارد الطبيعية والعدالة والتعاون في العلاقات الاقتصادية . وتؤيد قطر صياغة اتفاقية دولية او صك دولي يجسد مبادئ وقواعد القانون الاقتصادى الدولي المتصلة بوجه خاص بالجوانب القانونية للنظام الاقتصادى الدولي الجديد . ان فكرة التدوين هي فكرة ايجابية تستحق الاهتمام بدون شك .

٧ - ان باستطاعة الامم المتحدة ان تلعب دورا مهما في التطور التدريجي للقانون الدولي وتعلق قطر اهمية كبرى على وضع قواعد جديدة للقانون الدولي يعترف بها في المجتمع الدولي .

٨ - ان اعتماد الجمعية العامة لميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية والاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد هو خطوة هامة في هذا الاتجاه . ومع ذلك فان هذه الوثائق تفتقر لطابع الالزام لانها عبارة عن توصيات ، ومع ذلك فقد كان لها وسيكون تأثير ملموس في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية .

٩ - ترى قطر انه ينبغي وضع اهمية واعتبار خاصين فيما يتعلق بالجوانب القانونية المتعلقة بالعقود الدولية في مختلف ميادين الانشطة الاقتصادية والصناعية والتجارية والمالية وذلك بحيث يكون هناك مزيد من التنسيق والتوحيد لهذه القوانين . كما تولي قطر اهمية كبيرة لكل المجهودات التي يمكن ان تبذل بغرض تدوين الأحكام القانونية .

Digitized by UNOG Library

المكسيك

[الاصل : بالاسبانية]
[٦ آب/اغسطس ١٩٨١]

١ - لقد ساهمت المكسيك ببعض المبادرات الهامة لتصميم واقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وهو نظام اصبح تنفيذه الآن ضروريا للحفاظ على السلم الدولي .

٢ - كما أكدت المكسيك من جديد على صحية النظريات التي تؤيد بحث ، وجود الحق الدولي في التنمية كنظام يقدم مبادئ توجيهية معيارية للجهود التي تبذل للتغلب على التخلف .

٣ - وعلى ذلك تعلق الحكومة المكسيكية اهمية خاصة على القرار ١٦٦/٣٥ المتعلق بهذا الموضوع الذى لا ينبغي مطلقا اتخاذه نقطة اساس لمناقشة أية مقترحات لاعادة النظر في اسس النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، أو لتعديلها وهي اسس تحتاج الى اقامة عاجلة ، ولكنها ينبغي استخدامها على وجه الحصر في محاولة لتطوير تلك المبادئ وتعزيز حجتها القانونية .

٤ - واذا كان الوفد المكسيكي قد أعرب في أى زمان عن اية شكوك في هذا الموضوع ، فان ذلك يرجع الى الاسلوب الخاطئ المستخدم لدراسته في اول الامر ، عندما كان يعتقد بأنه يلزم بالضرورة ادماج الجوانب القانونية للنظام الاقتصادى الدولي الجديد في صك دولي ، فالاسلوب المذكور خاطئ ليس فقط من وجهة النظر القانونية ، لانها تتجاهل الطبيعة الفردية للافكار المختلفة التي تحتاج الى تدوين قانوني ، وانما كذلك لانها تشكك في أبسط النظريات عن مصادر القانون الدولي .

٥ - وعوضا عن ذلك ، فان قرار الجمعية العامة الذى نعلق عليه الان يدعو الى اتخاذ خطوة اولى لا يمكن لأحد ان يعترض عليها وهي اعداد قائمة بالمبادئ المتعلقة بالنظام الاقتصادى الدولي الجديد حتى يمكن ، على اساس هذه القائمة ، عقد مناقشة للوقوف على انسب اسلوب للشروع في تطوير وتدوين تلك المبادئ وضمان تطبيقها الفعال .

٦ - وعلى ذلك ، فان المكسيك تؤكد من جديد قرارها الخاص بالتعاون في هذه المبادرة التي تفترض ، اذا ما اريد نجاحها ، ان تكون هناك درجة من المركزية في الجهود التي ستتخذ في هذا المجال ، والتي يفضل ان تكون من خلال لجنة للدورة ، ذات تشكيل محدود ، عضويتها تماثل عضوية اللجنة التي صاغت بنجاح مشروع ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ، تلك الوثيقة التي لا يمكن لأحد اليوم ان ينكر اثرها على النظام العالمي .

- - - - -

Digitized by UNOG Library